

عهد العراق تملق لمستقبل العراق مواطنتنا - مقوقنا - غدنا

عهد نابع من حب العراق. حملة أطلق عليها اسم (عهد العراق) تيمنا بالعهد الذي قطعه الدستور على وجوب تحسين مضمونه. وتطوير محتواه في الدورة القادمة. وأملًا بان نفلح نحن أبناء وبنات أول أجدية في التاريخ العالمي. في أن تثبت أننا جميعا جديرون بالحرية المودعة في الإنسان ...
وقد شارك وأسند هذه الحملة عدد كبير من الجمعيات والمنظمات منها التجمع النسائي العراقي المستقل. أصدقاء الديمقراطية. نساء من أجل السلام. رابطة المرأة العراقية. تحالف نساء الرافدين وكثير من الجمعيات والمنظمات التي تجاوز عددها أربعين جمعية ومنظمة.

التقينا بعدد من السيدات المؤسسات لهذا التحالف عهد العراق وحاوينا التعرف إلى ما يرومون وما يأملون من تجمعهم هذا..
رئيسة التجمع النسائي العراقي المستقل. المهندسة ميسون الديملوجي. قالت:

إننا نضع هذا العهد. بين أيدي السياسيين المخلصين. وقادة الرأي والمنظمات الاجتماعية. في لحظة تاريخية خاصة. تحمل الوعد بعراق دستوري. ديمقراطي. اتحادي. متوازن. يكفل لجميع أبنائه وبناته المواطنة. والحقوق. والغدا الأفضل.

والدستور اجتهاد بشري. معرض لبلوغ الصواب في جانب. والزلل في جانب آخر. فإن وثيقة الدستور ينبغي أن تبقى مفتوحة للتطوير والتعديل. لأن الشعوب دائما تتطلع نحو الأفضل. وقد أصاب المشرعون حين أضافوا المادة ١٣٧. يوم ١٢ تشرين الأول أي قبيل الاستفتاء بثلاثة أيام. لابقاء الباب مفتوحا أمام تعديل الدستور من بعض ثغراته ونواقصه. وهذه عين الحكمة والصواب.

أما السيدة صفية السهيل سفيرة العراق في مصر فقد أكدت أن ما يطرحه العهد هو أفكار ارتأتها بعض الناشطات خاصة بسن القوانين. وهذه الأفكار قابلة للتعديل والمناقشة. وقد قام تحالف عهد العراق الذي قامت به مجموعة من الناشطات العراقيات بجملة اجمع تواقيع شملت السياسيين والمفكرين ومنظمات المجتمع المدني. للموافقة على بعض المقترحات المختصة بالقوانين التي ستسن بالمرحلة القادمة..

السيدة رند الرحيم. رئيسة المعهد الثقافي العراقي قالت..
أطلقنا على هذه الحملة اسم عهد العراق تيمنا بالعهد الذي قطعه الدستور على وجوب تحسين مضمونه. وتطوير محتواه في الدورة القادمة.. وان هناك ٥٥ مادة دستورية سوف تنظم بقانون. لم يشرع بعد. والقوانين التي سوف توضع ستقرر تنفيذ ما جاء بالدستور أو قد تؤدي إلى إفراغه من محتواه.. لهذا فالتحالف هو نداء موجه للقادة السياسيين وقادة الرأي لدعم القوانين التي يقترحها العهد..
أما السيدة أزهار الشبخلي وزيرة الدولة لشؤون المرأة والقانونية. حدثتنا عن الجانب القانوني بالتفصيل.. حيث قالت. كتابة الدستور الجديد كانت ولا ريب إنجازا نعتز به. لكن الدستور هو عقد اجتماعي يضعه البشر لتنظيم العلاقات فيما بينهم. وهو معرض للخطأ والسهو.. والنقصان.. أما مطالب عهد العراق القانونية

فهي:

المادة ١٦ تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين. وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
أما المقترح:

ان تتولى المفوضية العليا لحقوق الإنسان ضمان حسن تطبيق هذا الحق وضرورة الالتزام به.

المادة ٣٦

تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والأداب.

أولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثا: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي. وتنظم بقانون.

المقترح:

يلجأ للقضاء المختص لتحديد مفهوم النظام العام والأداب. ذلك في حالة إثارة النزاع جراء تطبيقه.. لما يتميز به القضاء من حيادية واستقلال واحقاق الحق.

المادة ٣٩

العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية. حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم. وينظم ذلك بقانون.
المقترح:

نقترح بمناسبة ورود فقره اختياراتهم بان يتضمن القانون المزمع تشريعه لاحقا. حق الفرد بالالتزام بقانون الأحوال الشخصية النافذ حاليا. بعد إجراء بعض التعديلات اللازمة عليه.

المادة ٨٩

أولا: المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة ماليا وإداريا ثانيا: تتكون المحكمة الاتحادية العليا. من عدد من القضاة. وخبراء في الفقه الإسلامي. وفقهاء القانون. يحدد عددهم. وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المقترح:

أولا: تأليف المحكمة.

- أن يكون سائر أعضاء المحكمة من حملة الشهادات العليا في القانون وان يكونوا قضاة من الصنف الأول.